بيان اللجنة الاستشارية لمشروع عمل أفضل/الأردن حول تقرير الامتثال التجميعي الثامن الصادر عن منظمة العمل الدولية عن ظروف العمل في قطاع الألبسة في الاردن

1. في 16 شباط/فبراير، 2017، اجتمعت في عمان اللجنة الاستشارية لمشروع عمل أفضل/الأردن التابع لمنظمة العمل الدولية وذلك لاستعراض تقرير الامتثال التجميعي الثامن حول ظروف العمل في قطاع الألبسة في الاردن. وتتكون اللجنة الاستشارية للمشروع من ممثلين عن الحكومة (وزارة العمل ووزارة الصناعة والتجارة) وأصحاب العمل (الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة والمنسوجات، وغرف الصناعة) والعمال (النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة، والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن).

2. ترحّب اللجنة الاستشارية للمشروع بصدور هذا التقرير العام، وهو التقرير الثامن من نوعه الذي يصدر عن برنامج عمل أفضل/الأردن، والذي يقدّم معلومات عن ظروف العمل استناداً إلى نتائج 67 تقييم للمصانع أجراها برنامج عمل أفضل/الأردن بين تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وكانون الأول/ديسمبر 2016.

3. ان اللجنة الاستشارية للمشروع مؤمنه بحقيقة أن البيانات الواردة في هذا التقرير تحسن وباستمرار الامتثال لقانون العمل الوطني ومعايير العمل الأساسية الدولية في معظم المصانع والسبب يعود الى الخدمات الأساسية (التقييم والاستشارات والتدريب) التي يوفرها برنامج عمل أفضل/الأردن على مستوى المصنع.

4. تؤكّد اللجنة الاستشارية للمشروع على كامل دعمها لبرنامج عمل أفضل/الأردن وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة المساعدة في إحراز تقدّم في مجال تحسين ظروف العمل في قطاع الألبسة في الأردن.

5. ترحّب اللجنة الاستشارية للمشروع بالتعاون المتجدّد بين وزارة العمل وبرنامج عمل أفضل/الأردن، وتتوقّع أن يؤدّي هذا التعاون المتواصل إلى تحسين الامتثال واستمراره في قطاع صناعة الألبسة على المدى البعيد. واشارت الى فعالية سياسة عدم التسامح والإجراءات المتبعه في معالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان في مكان العمل.

6. تقرّ اللجنة الاستشارية للمشروع النقاش الجاري حول تنفيذ اتفاقية المفاوضة الجماعية والتحدّيات التي تواجه ذلك. ومن المتوقع أن تثري النقاش الجاري حول اتفاقية المفاوضة الجماعية الثالثة تجارب القطاع في تنفيذ اتفاقيّتي المفاوضة الجماعية السابقتين ، وتدعو اللجنة برنامج عمل أفضل/الأردن التابع لمنظمة العمل الدولية إلى دعم أصحاب المصلحة الوطنيين في المفاوضات المقبلة التي ستجري في عام 2017.

7. تدرك اللجنة الاستشارية للمشروع التحدّيات التي تواجه تحسين واستدامة الامتثال في بعض المصانع المتعاقدة من الباطن، وتتوقّع أن يشكّل هذا التحدّي نقاشاً هاماً بين أصحاب المصلحة. حيث ينبغي على جميع أصحاب المصلحة الوطنيين وبرنامج عمل أفضل/الأردن أن يواصلوا مناقشة هذا التحدّي ووضع استراتيجيه مستدامة للتصدّي للتحديات الخطيرة في هذه المصانع.

8. تقرّ اللجنة الاستشارية للمشروع بالتحدي المستمر في تحسين الامتثال في مجال الصحة والسلامة المهنية، وتعتقد بأن وجود لجان الصحة والسلامة المهنية ونُظُم إدارة الصحة والسلامة المهنية هو أمر ضروري لتحسين الامتثال. وتشجّع اللجنة برنامج عمل أفضل/الأردن على مواصلة جهوده المبذولة في تحسين لجان ونُظُم إدارة الصحة والسلامة المهنية على مستوى المصنع لتشجيع الامتثال على المدى البعيد.

9. ترحّب اللجنة الاستشارية للمشروع بمذكّرة التفاهم التي جرى توقيعها بين وزارة الصحة ووزارة العمال حول تفتيش مهاجع العمال، وتتوقّع أن تساعد هذه الاتفاقية في معالجة وتحسين ظروف معيشة العمال المهاجرين في هذا القطاع.

10. تلاحظ اللجنة الاستشارية للمشروع النقاش الجاري حول ساعات العمل في قطاع الألبسة في الاردن. وتوصي اللجنة أصحاب المصلحة بمواصلة هذا النقاش وتشجّع أصحاب العمل على الالتزام بسقف ساعات العمل المحدّد من قبل المشترين الدوليين، الأمر الذي ينسجم مع البحث الذي أجرته منظمة العمل الدولية حول ساعات العمل والصحة البدنية والنفسية للعمال.

11. تقرّ اللجنة الاستشارية للمشروع بدور الفروع الإنتاجية في توفير فرص عمل لائقة في الأردن وخلق فرص عمل للأردنيين في قطاع الألبسة. وترحّب اللجنة بمشروع منظمة العمل الدولية/مؤسسة التمويل الدولية لتحسين الإنتاجية في الفروع الإنتاجية.

12. تُعبّر اللجنة الاستشارية للمشروع عن ترحيبها بمشروع منظمة العمل الدولية "البرنامج المتكامل للاستخدام العادل" للمساعدة في الحفاظ على نزاهة عملية الاستقدام للعمال المهاجرين والمساهمة بتعزيز اجراءات الاستقدام العادل. وتتوقّع اللجنة من مشروع "البرنامج المتكامل للاستخدام العادل" أن يساعد في تطوير نموذج للتصدي لهذا التحدّي في هجرة العمال العالمية. اذ لا يزال هناك حالات من العمال المهاجرين ممن يدفعون رسوم استقدام مرتفعة؛ كما يشير التقرير التجميعي الثامن ،ويمكن لنتائج مشروع "البرنامج المتكامل للاستخدام العادل" أن تساعد في معالجة هذه التحديات.

13. تواصل اللجنة الاستشارية للمشروع تقديم دعمها لمركز العمال في مدينة الحسن الصناعية في إربد، وتؤيّد تكرار نموذج مماثل في مناطق صناعية أخرى.

عمان، 16 شباط/فبراير، 2017